محضر الجلسة 372

التاريخ: الثلاثاء 28 شوال 1424 (2003/12/23)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة الخامسة وخمسين دقيقة مساء.
جدول الأعمال:
1- مشروع القانون 03 -33 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 96-97.
2- مشروع قانون رقم 03-59 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها.
3- مشروع قانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمركز الاستشفائية.
4- مشروع القانون رقم 03.57 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، السيد الوزير نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 03-33، يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية للسنة 1996 - 1997،
- المشروع الثاني: رقم 03-59 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها.
- مشروع قانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون 80-37 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.
- مشروع قانون رقم 03-57 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

فيما يتعلق بمشروع القانون رقم 03-33 المتعلق بتصفية السنة المالية لسنة 96-97.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة، بطبيعة الحال الحكومة إن أرادت أن تقدم إلا إذا اعتبرنا أن التقديم موجود في التقرير، فننتقل إلى كذلك إعطاء الكلمة لمقرر لجنة المالية والتجهيزات وهو موجود في التقرير الموزع، الآن نفتح باب المناقشة، ليس هناك من متدخل في هذا الموضوع نمر للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى أعرضها على التصويت الموافقون: الإجماع.

والمادة 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11.

أعرض النص بكامله على التصويت: الإجماع.

وبذلك يكون قد وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون 03 -33 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 96-97.

ننتقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 03-59 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها، الكلمة للحكومة إذا أرادت أن تقدم المشروع، التقديم متضمن لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد فتح الله والعلو وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، السيدة والسادة المستشارين المحترمين، أولا أريد من خلال هذا التقديم أن أخبر المجلس الموقر بأنه تنفيذا لتوجيهات ملكية سامية وكذلك تطبيقا للرسالة الملكية التي كانت وجهت للوزير الأول في 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللاممركز للاستثمار، فنظام الجبايات المحلية سوف يعرف إصلاحا شاملا، وتتكلف بتحضيره الآن وزارة الداخلية بتعاون مع وزارة المالية، وأريد أن أخبركم أنه سيتم اعتماده إن شاء الله في سنة 2004، وهذا الإصلاح يهدف بالأساس إلى إلغاء بعض الرسوم ذات المردودية المحدودة، وكذلك تجميع بعض الرسوم ذات الوعاء المشترك وأخيرا تبسيط المساطر في مجالات الإقرارات والإحصاء والتحصيل، لكن في انتظار هذا الإصلاح فهناك قطاع سياحي عندنا نعه التزامات، خاصة في إطار الالتزام مابين الدولة ومابين الحكومة والقطاع السياحي فنقترح عليكم بعض الإعفاءات الإضافية المتعلقة بثلاث نقط:

أولا: التعديل يهدف إلى توسيع مجال الإعفاء بالنسبة لما يسمى بالضريبة على الملاهي، الذي يشتمل الفرجات المقدمة في مؤسسات الإيواء السياحي.

ثانيا: الإعفاء من الرسم المترتب عن السماح لإغلاق بعض المحلات العامة بعد الميعاد وفتحها قبله، ويهم كذلك هذا الإعفاء مؤسسات الإيواء السياحي من هذا الرسم.

ثالثا: الرسم المفروض على وقوف العربات المعدة للنقل العام، وهنا كذلك يقترح المشروع المعروض عليكم استثناء السيارات المخصصة للإيجار التي لا تتجاوز قوتها الجبائية 9 أحصنة من أداء هذا الرسم، وهي في الواقع سيارات مستعملة في النشاط السياحي، وأخيرا بالنسبة للرسم على التذاكر الخاصة بالجمهور، يقترح عليكم مشروع هذا القانون إضافة المسابح التي

توجد ضمن مؤسسات الإيواء السياحي إلى لائحة كذلك المؤسسات المحفات من هذا الرسم فإذا عندنا اربح عمليات ديال الإعفاء التي تهم كلما قطاعات سياحية. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيدي الوزير، الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات لتقديم تقرير اللجنة، وهو موزع.. إذن نفتح باب المناقشة. الكلمة للسيد المستشار، محمد كريمين باسم فرق الأغلبية.. أعطي الكلمة للسيد المستشار السيد تيتنا العلوي.

المستشار السيد تيتنا العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 59-03 المتعلق بالتعديل الحاصل في الجبايات المحلية، أعتقد باسم الأغلبية أنه حقيقة أن التعديل الذي أتت به الحكومة هو تعديل كان من الواجب أن يكون قبل هذا الوقت لكن بما أنه أتت به الحكومة نحن نحبذ هذا التعديل نظرا لكون أن الحكومة سبقت أن وقعت اتفاقية إطار مع السياحة فيما يخص تخفيض بعض الضرائب لكن تبقى بعض الملاحظات الضرورية والتي أثيرت خلال المناقشات في اللجنة وهي الآن الجبايات المحلية، وأخص بالذكر الإشكال الكبير الذي تعاني منه الآن الجماعات المحلية في إطار الجبايات المحلية وهو المتعلق بالباقي استخلاصه..

نعتقد أننا فيما يخص الباقي استخلاصه الآن أصبحت التراكمات فيما يخص الديون الخاصة بالجماعات المحلية أصبحت الآن أرقامها حقيقة جد مهولة لأنه تتعدى المئات من الملايير ديال السنتيم وهذه المئات الملايير ديال السنتيم أكثر من هذا والخطورة فيه هو أنه هناك بعض الضرائب المفروضة على عدد من المؤسسات التي لم تبقى لها وجود على الإطلاق وبعض الأشخاص لم يبقى لهم وجود على الإطلاق وبالتالي أصبح الآن يثقل كاهل الجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار، اقترحنا على السيد الوزير وبما أنه أخبرنا السيد الوزير في إطار المناقشة الخاصة باللجنة على أساس أنه ستأتي الحكومة بتعديل أو بقانون جديد للجبايات المحلية نتمنى أن السيد وزير المالية والسيد وزير الداخلية أن يعملا معا لإيجاد حل لهاذ الباقي استخلاصه قبل أن يأتي هذا القانون أو هذا القانون التعديلي فيما يخص الجبايات المحلية وهذا سيخفف أصلا لا على الجبايات ديال الجماعات المحلية وفي نفس الوقت سيوضح الطريق أمام الجماعات المحلية، بالطبع كاين من ضمن هاد الأمور الأساسية والتي نتمنى أن تأتي الحكومة في إطار هذا التعديل وهي القضية المتعلقة بالضرائب الجماعية على أساس أننا جاء الوقت الآن لتوحيدها ولجمعها وفي نفس الوقت جاء الوقت لتخفيض الضرائب ولتوسيع.

ديال الجماعات المحلية لأنه حقيقة أصبح بشكل مشكل كبير بالنسبة للجماعات المحلية وفيما يخص الموارد نحن نعتقد جميعا أن الجماعات المحلية الأدوار المهمة التي تلعبها وهي أولا هذه مؤسسات منتجة موجودة رهن إشارة المواطنين للاستجابة لمطالب المواطنين ولكن في نفس الوقت هذه جماعات وراني منين كنتكلم عن الجماعات الحضرية أما الجماعات القروية حقيقة أنه يطرح مشكل كبير لأنه جميع الجماعات القروية تعيش من ميزانية الدولة أو بما يسمى كيفما أردنا تسميته بأنه لا تستطيع حتى تسديد أجور موظفيها وبالتالي تعيش وضعية غير قارة.

ثانيا: أنه حتى طريقة الاستثمار داخل العالم القروي وهذا ما يسيء حتى لمدننا نحن كجماعات حضرية كنشوفو أننا يؤثر علينا كثيرا عندما لم تكن الاستثمارات داخل العالم القروي بالطبع أي مغربي يقطن بالعالم القروي إلا أنه لا يبقى له إلا اختيار واحد إلا الدخول للمدنية وهنا كنشو هو السكن ديال المدينة ونخلق متاعب للمدينة فيما يخص مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي حان الوقت أنه القانون الآن اللي غدي تجي به الآن الحكومة والإصلاح اللي غدي تجي به الحكومة أنها تأخذ بعين الاعتبار العالم القروي لأنه صيانة مدننا هو أساسا مبني على الاستثمارات في العالم القروي وعلى إعطاء إمكانيات للجماعات القروية وخلق لها مداخيل باش يمكن لها حتى هي يخلق واحد النوع من الاستقرار فيها..

إذن هؤلاء بعض الملاحظات نتمنى أنه وهذا ما سمعناه على لسان السيد وزير المالية من خلال المناقشة داخل اللجنة أنه التعديل القانون الجبائي المقبل سيكون قانون لصالح الجماعات المحلية نتمنى أن نصل إلى ذلك وبالتالي نحن كأغلبية نصوت مع هذا التعديل بنعم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم، السيد التويزي من فرق المعارضة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الواقع هذا القانون الذي طرحه السيد وزير المالية يأتي تطبيقا للاتفاقيات كما جاء في كلامه اللي هي كانت بين الحكومة وبين المهني في قطاع السياحة وفي تخفيف العبء الضريبي على هذا القطاع.

نحن كمعارضة، ما يمكنش نمشيو ضد هذا التوجه لأنه كلنا عندنا أمل فيما نصل كما قال وزير السياحة وبرنامج الحكومة نصل إن شاء الله في 2010 إلى 10 ملايين سائح، في هذا الإطار فنحن مع القانون.

ولكن لابد كذلك من أن ننضر واخا وزير المالية قال على أن هذه الضرائب ما كيحسبوا إلا 1٪ من المدخول الضريبي ديال الجماعات المحلية، ضعيف في الواقع بالمقارنة مع إلى قلنا 99٪ راها داخلة ولكن احنا نتمنوا من الحكومة على أنها تنظر في إطار المدونة إن شاء الله اللي غدي تجي، لأنه وعدنا السيد الوزير على أنه هذا غير تعديل جزئي وراه غدي تجي واحد المدونة اللي غدي تجمع الضرائب وتحيد الضرائب اللي ما عندهاش مردودية وغدي تجمع واحد العدد من الضرائب وغتحسن كذلك نوعية استخلاص هذه الضرائب في الجماعات المحلية..

لأنه كاين إشكالية كما قال الأخ المتدخل الآن على أنه داك الباقي استخلاصه اللي كيوقع مشكل راه قلناه في اللجنة وما غديش تعاودوا نكررو الكلام على أنه عبء ثقيل على الجماعات المحلية وبالخصوص أنا كنقول ماشي غير الدائنين اللي هو ما في القطاع الخاص حتى الدائنين ديال الدولة مثلا في مراكش وفاس ومكناس كاين واحد العدد ديال الأموال اللي كتكون في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خصنا نديرو قانون على أن هذه الوزارة ما تخلصشاي ونحيدوه، وفي هذا الإطار ما يبقاش هذا الشيء كيتراكم وكيضخم هذا العامل ديال الباقي استخلاصه، نتمنوا هذه المدونة تجي في الوقت المناسب، وكنتمناوا كذلك على أن هذه الموارد ديال الجماعات المحلية اللي هي 33٪ للقانون اللي كان صدر ديالTVA وكانت دائما كتقول على أقل 33٪ على الأقل، بقيت 33٪ بقيت غير 30٪ أو 25 على ما أظن لأنه 5٪ مشات للإنعاش الوطني، نتمناو على أنه ولو أن الحجم كيفما كان الحال، الحجم ديال الموارد ديال الجماعات المحلية عن طريق هذه TVA دزادت علاش لأنه زادت TVA على الدولة لأنه كاين هناك عمل، كاين هناك إرادة في الواقع ديال استخلاص هذه المواد كاين إمكانيات ولكن نتمنو على أنه يتزادوا ويتزادوا الجماعات..

ونطلبو كذلك من السيد الوزير وراه طلبناها من السيد وزير الداخلية على أنه وصل الوقت لأنه كانت تلك المعايير اللي كنا اعتمدناها في التوزيع هذه الحصة ديال الضريبة على القيمة المضافة اللي كان اعتمدناها على ما أظن 96 أنه وصل الوقت لإعادة النظر على هاذ معايير التوزيع، هاذ إعادة الاعتبار خصها تمشي في اتجاه إعطاء واحد المسألة للعالم القروي في الواقع اللي تكلم عنه الآخ لأنه العالم القروي، الجماعات القروية عندنا ألف وأربعمائة وكذا وخمسين جماعة غتكون فيها 700 أو 800 جماعة قروية راه كتعيش على هذا الموارد الأساسي اللي هو TVA.

نتمناو على أنه هذا الإصلاح حتى هو ديال التوزيع يمشي في اتجاه تدعيم هذه الجماعات القروية اللي هي في حاجة إلى هذه الموارد كما قال السيد المتدخل راه إلى كاع أصلحنا المدن وبقي العالم القروي ما عندوش الإمكانيات ديال التجهيز وديال واحد العدد ديال المسائل في تثبيت السكان في هدوك المناطق راه غدي يرجعوا للمدينة ويخلقوا المشاكل اللي كنعرفوهم.

نتمناو أن الحكومة تفكر في هذه المشاكل اللي هو ما أساسي بالنسبة للجماعات القروية وكذلك هذا المشكل اللي تيكون في هاذ الباقي استخلاصه اللي نسينا ما قلناه في هذه اللجنة على أنه يؤثر كذلك في حصة الجماعات المحلية لأنه إلى كنت كدخل في الجماعات المحلية كتكون عندك في الحصة دوك المعايير واحد التشجيع للجماعات اللي كتحصل الضرائب دياولها اللي عندها هادى الباقي استخلاصه راها كتعاني حتى هي بالنسبة لهدوك الموارد نتمنوا نحيدوا هذا المشكل ديال الباقي استخلاصه ونتمنو كذلك أن الحكومة تكون عندها واحد النظرة اللي هي أساسية بالنسبة للجماعات القروية ونتمنوا، وزارة الداخلية ووزارة المالية يجيوا لينا شي قانون ومعايير أخرى جديدة لتوزيع هذه الضريبة وسوف نصوت مع هذا القانون لأنه كيمشي في إطار تشجيع السياحة في بلادنا. وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم، السيد الدكتور محمد الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إلى أكدنا باش نديرو التدخل بخصوص هذا القانون هو تأكيدا للاتحكاك ديالنا في إطار العمل الجماعي وأهمية لهذا القانون والقوانين اللي تكلم عليها السيد الوزير مشكورا، والإلحاح عليه مرة أخرى على ضرورة النظر في هذه القوانين وتبسيطها وجعلها في خدمة المصلحة العامة خصوصا ديال الجماعات المحلية فهذا القانون نتدخل فيه مرة أخرى باسم الأغلبية وباسم الفريق الاشتراكي لقد طالبنا وغير ما مرة ومن هذا المنبر بضرورة القيام بإصلاح ضريبي وجبائي شامل بعيدا عن هاجس توفير مداخيل إضافية للخزينة العامة والجماعات المحلية بل من منظور إقرار عدالة ضريبية تستحضر الظروف المعاشية لشرائح واسعة من المواطنين وتأخذ بعين الاعتبار التمايز الذي تعرفه المقاولة المغربية من حيث هيكلتها وتنظيمها ومدى مساهمتها في خلق فرص الشغل وانخراطها الفعلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ما يتطلب ذلك من التشبع بروح المواطنة.

ولعل تنوع الضرائب وكثرتها علاوة على تعقيداتها المسطرية تحول دون وضوح الرؤية بالنسبة للملزمين وقد تكون ذريعة للبعض منهم للتهرب والتماطل من أداء ما بدمنهم وتكريسا للامركزية واللاتمركز وإيمانا منا بدور الجماعات فإنه كان من اللازم إعادة النظر في إشكالية الجبايات المحلية لجعلها تواكب التحولات والتطورات التي عرفها الميثاق الجماعي خاصة ولتمكينها من الموارد الضريبية الضرورية لتحقيق التنمية المحلية بكل أبعادها.

وفي انتظار ما نتوخاه جميعا وطبقا للتعليمات الملكية السامية فإن ما يتضمن المشروع يندرج ضمن إصلاح النظام الجبائي المحلي من جهة كما يهدف إلى تفعيل الاتفاق الإطار لفائدة القطاع السياحي وذلك بإعفاء المؤسسات ذات النشاط السياحي من بعض الرسوم المطبقة عليها وتحديد الرسم المفروض على الإغلاق المتأخر أو الفتح المبكر والرسم المطبق على وقوف سيارات النقل العام للمسافرين والرسم المفروض على الملاهي وكذلك الشأن بالنسبة لدخول المهرجانات الرياضية والمسابح الخاصة المفتوحة للعموم علما أنها لا تؤثر على حجم المداخيل الجماعات المحلية.

ونستغل هذه المناسبة، السيد الرئيس، السيد الوزير لنثير إشكالية الباقي استخلاصه وما تحتمه من إجراءات وتدابير لوضع حد لها وذلك باستخلاص الممكن من إسقاط زاهد من القوائم والتي قد تكلف من الجهود الإدارية والبشرية أكثر مما تستحقه وفي هذا الإطار ينبغي تعبئة الموارد البشرية لوزارة المالية لجعلها في خدمة الجماعات المحلية وفي جو من التعامل والتكامل بل التوترات والنزاعات التي تعيشها بعض الجماعات جراء تصرفات بعض القباض.

وتبقى هذه الأهداف رهينة الاهتمام بأوضاع الموظفين الجماعيين وذلك بإحداث أنظمة تحفيزية تشجعهم على القيام بمهامهم بكل إخلاص وتفاني وتحصنهم من المغريات والمنزلقات. وشكرا السيد الرئيس شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد لشكر عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

سأكون جد مركز في البداية يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 30-89 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها، إذ بالرغم من إجماع اللجنة على التعديلات المدرجة على هذا القانون نرى من المفيد أن نؤكد على بعض الملاحظات في سياق هذه المناقشة.

أولا: نعتبر الجماعات المحلية لبنة أساسية بالنسبة للجهة كاختيار وطني وتوجه سياسي لتدبير الجمع العام، ولكي تطلع هذه اللبنة الأساسية لمهامها على أحسن وجه يقضي الأمر تعزيز الديموقراطية المحلية وتطوير إمكانياتها القانونية والمالية حتى يتسنى لها خدمة المواطن عن قرب ثانيا: نعتبر هذه الإجراءات تعزيز لاستخلاص الضرائب المستحقة من طرف الجماعات على بعض المنشآت التي من شأنها أن تنعكس على المجال السياحي، لكن نأمل أن يشمل انعكاسها الإيجابي المواطن أساسا.

ثالثا: لفهم ميكانيزمات مالية الجماعات المحلية نقترح تكوين الموظفين والمستشارين الجماعيين في إطار أيام دراسية دورية.

رابعا: نقترح صرف جزء من الفائض الذي تحققه الجماعات المحلية في مجال الأعمال الاجتماعية لفائدة عمال وموظفي الجماعات المحلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم بهذا نكون أنهينا المناقشة وننتقل الآن إلى التصويت على المادة الأولى التي أعرضها على التصويت.

الموافقون: الإجماع

أعرض المشروع برمته: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 03-59 يقضي بتغير وتتميم القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة على الجماعات المحلية وهيآتها. نشكر السيد وزير المالية على مساهمته، وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون رقم 80-37 المتعلق بالمراكز الإستشفائية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، التقرير يتضمن كلمة السيد وزير الصحة، الكلمة كذلك لمقرر لجنة التعليم يتضمنها التقرير وهو موزع نفتح باب المناقشة الكلمة للمستشار المحترم السيد العربي سديد باسم فريق العهد الديموقراطي.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمركز الاستشفائية.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع يندرج في إطار إصلاح وضعية المراكز الاستشفائية من خلال دعم استقلالها فيما يتعلق بالموارد البشرية، بحيث سيمكنها من توظيف الموارد البشرية الكافية واللازمة لاشتغالها بكل حرية، على خلاف الوضع الذي كان سائدا من قبل، عندما لم تكن هذه المراكز تتوفر على أي نظام خاص بمستخدميها، بحيث كانت وزارة الصحة تمدها بالموظفين والأعوان المؤقتين الذين تحتاج إليهم.

كما يفتح المشروع إمكانية إدماج موظفي وزارة الصحة الموضوعين حاليا رهن إشارة هذه المراكز، بطلب منهم ضمن أطر هذه المراكز، بحيث يمكنهم تقديم طلبات الإدماج داخل أجل ثلاث سنوات يبتدئ من تاريخ نشر النظام الأساسي بمستخدمي المراكز الاستشفائية في الجريدة الرسمية.

إلا أن ما جاء به المشروع من مقتضيات تتعلق بالنقل التلقائي للأعوان المؤقتين التابعين لوزارة الصحة العاملين بنفس المراكز ضمن الأعوان المؤقتين المستخدمين على حساب الميزانيات المستقلة للمراكز الاستشفائية يمكن أن يطرح بعض المشاكل خصوصا فيما يتعلق بالترسيم.

وهو ما يجعلنا نلح على ضرورة ترسيم هؤلاء قبل إلحاقهم بالمراكز الاستشفائية من أجل ضمان استمرارهم في عملهم بصفة نهائية اعترافا بالخدمات الكبيرة التي قدموها ولا زالوا يقدمونها.

ونغتنم هذه المناسبة لنثير من جديد الوضعية التي توجد عليها أغلب المؤسسات الاستشفائية ببلادنا، وما تعانيه من نقص في التجهيزات والموارد البشرية خاصة بالعالم القروي الذي يعيش وضعية تنافي مع التوجهات الحكومية في مجال سياسة القرب، بحيث نلاحظ أنه رغم المجهودات المتواصلة المبذولة من طرف السلطات العمومية، لازال العالم القروي لا يستفيد بشكل جيد من الخدمات الصحية، ولم تتم تلبية كافة احتياجاته في هذا المجال، حيث لازال يفتقر إلى أبسط شروط التغطية الصحية في ظل انعدام البنية التحتية التي تتيح توفير التجهيزات الصحية الملائمة والتأطير الطبي المنشود.

وفي نفس السياق، نأمل أن تتخذ الحكومة كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الفوارق الموجودة حاليا بين المؤسسات الاستشفائية بالعالم القروي وبين تلك الموجودة بالمدن، وذلك بالتركيز على إحداث البنيات التحتية الضرورية، وخلق شروط تحفيزية للأطباء والممرضين للعمل والاستقرار بالمراكز الصحية بالعالم القروي.

كما لا يجب أن تفوتنا الفرصة، دون الحديث عن الوضعية التي أصبحت تعيشها المراكز الاستشفائية الجامعية، والتي رغم الإعانات المقدمة لها، فهي لازالت تفتقر إلى العديد من الأجهزة، كما أن أغلب هذه الأجهزة متقادم ومعطل، إضافة إلى مشاكل الاكتظاظ والضعف الحاصل على مستوى الموارد البشرية.

وهو ما نتمنى أن يعمل هذا المشروع على تجاوزه من خلال تكريس توجه جديد نحو مزيد من الاستقلالية بالنسبة لهذه المراكز في تدبير شؤون موظفيها، مما سيمنحها حرية واسعة في تحديد احتياجاتها وتلبية كافة متطلباتها فيما يتعلق بالموارد البشرية.

لذلك، فإننا في فريق العهد الديمقراطي سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد الزايدي، عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد أحمد الزايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات السادة المستشارون...

يسعدني ويشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع رقم 03. 42 يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.

بداية ومما لاشك في أن المنظومة الصحية ببلادنا بدأت تعرف عدة أوراش للإصلاح مست عددا من الجوانب التشريعية والتنظيمية أهمها مشروع مدونة التغطية الصحية التي تعتبر من أهم المشاريع المجتمعية في العقد الحالي، والتي سجلت لحضور الفعلي والفعال لفريقنا الكونفدرالي بتعديلات واقتراحات هامة ساهمت في إغنائه، ومن هذا المنطلق، نجدد تأكيدنا على أن إخراج القطاع من الأزمة التي ظل يتخبط فيها عبر عقود من الزمن يبقى رهينا بتفعيل مقتضيات هذا المشروع وكذا الإجراءات المواكبة له لتجسيده على أرض الواقع وبالتالي تأهيل القطاع الصحي ليتبوأ المكانة اللائقة به في الرعاية الصحية الكاملة للمواطن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات السادة المستشارون،

إن المشروع الذي بين أيدينا ويهم أحد العناصر الأساسية في المنظومة الصحية ويتعلق الأمر بالعنصر البشري، يعتبر بالنسبة إلينا ركيزة ودعامة أساسية لكل إصلاح مرتقب، من خلال إصلاح أوضاعه وتحفيزه على البذل والعطاء الأداء رسالته المجتمعية والإنسانية النبيلة في شروط وظروف مشجعة فتوجهات وزارتكم على مستوى اللامركزية واللاتركيز واعتماد فلسفة حسن التدبير للموارد المتوفرة وترشيد النفقات لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تلقى نجاحا دون إعادة النظر في تدبير الموارد البشرية ووضع إطار مؤسساتي لإسناد المسؤوليات تعتمد معايير موضوعية ونفتح المجال للترشيح وفق قاعدة عقدة برنامج، فجل المستشفيات التي أخضعتموها تعتمد نظام SEGMA (سيكما) تشكو من اختلالات ومعوقات جراء سوء التسيير والتدبير وفقر في التأطير وغياب المراقبة والتقييم.

فإدماج موظفي وزارة الصحة الموضوعين حاليا رهن إشارة هذه المراكز بطلب منهم ضمن الأطر المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المراكز الاستشفائية بالرغم من إيجابياته على المدى المنظور في استقلاليتها من جانب الموارد البشرية وفي إزالة حالة الخلط والازدواجية والتعثر التي كانت تعرفها أوضاعهم الإدارية علاوة على الامتيازات التي يخولها هذا القانون.

فإننا نجدد مطالبتنا بمراجعة القانون الأساسي المنظم للمراكز المذكورة خاصة فيما يتعلق بالتمثيلية داخل المجالس الإدارية لتشمل النقابات الأكثر تمثيلية داخل القطاع. وإعادة النظر في القانون الخاص بمستخدمي هذه المراكز لتعميم الاستفادة من كافة المتيازات كمنحة الشهر الثالث عشر على الموظفين الموضوعين رهن إشارتهم وعلى الأساتذة الأطباء، هذا بالإضافة إلى خلق تعويضات سبق وأن تضمنها المشروع قبل المصادقة عليه كمنحة المسؤولية والتمدرس والحراسة والمداومة والساعات الإضافية.

وفي الأخير نسجل بارتياح اعتراف السيد الوزير المحترم بشرعية مطالب الأسرة الصحية ودعمه لها الذي نطمح أن تتبلور على أرض الواقع.

وسنصوت بالإيجاب على هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، نكون بهذا قد أنهينا مناقشة هذا المشروع، وننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى: أعرضها على التصويت.

الموافقون: الإجماع

المادة الثانية: أعرضها على التصويت.

الموافقون: الإجماع

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت.

الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون 42.03 يتمم بموجبه القانون رقم 80-37 المتعلق بالمراكز الإستشفائية. ونشكر السيد وزير الصحة على حضوره ومساهمته، وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 57.03 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

كلمة الحكومة متضمنة في التقرير، كلمة مقرر اللجنة متضمنة في التقرير، ننتقل إلى المناقشة والتصويت.

الكلمة للمستشار محمد طلحة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد طلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مشروع القانون رقم 03.57 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

إن هذا المشروع يعتبر مبادرة جادة في مجال الاهتمام بالعالم القروي وفك العزلة عليه ومساهمته في الرفع من مستوى الخدمات الآن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مشروع القانون رقم 03.57 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

إن هذا المشروع يعتبر مبادرة جادة في مجال الاهتمام بالعالم القروي وفك العزلة عليه ومساهمته في الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية لكافة مستوياتها ويترجم بحق إستراتيجية الحكومية، بالخصوص سياسة القرب في هذا المجال، لقد سبق أن أنشئ الصندوق الخاص بالطرق سنة 1989، وعبئت جميع مواردة من أجل الاهتمام بالشبكة الطرقية إلا أنه لم يفي بجميع الالتزامات رغم الإنجازات رغم الإنجازات التي نعتبرها لم ترقى إلى مستوى طموحات المواطنين مما يجعلنا نشيد بإحداث صندوق تمويل الطرق الذي جاء لتدارك الموضع والرفع من وثيرة الإنجاز خصوصا وأنه يتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وأن إمكانياته معبئة في اتجاه تقوية البنيات التحتية وإنجاز الطرق وهنا نؤكد إعطاء الأسبقية للطرق القروية وبوتيرة أسرع نظرا للنقص الحاصل في الشبكة الطرقية في العالم القروي وتجدر الإشارة بتدخل الدولة في دعم موارد هذا الصندوق عن طريق تقديم ضمانات كلما عمد صندوق تمويل الطرق إلى اقتراضات خارجية كما أن لدينا ملاحظات لابد من الإدلاء بها وتسجيلها وهي:

1 ـ ضرورة تعبئة موارد هذا الصندوق لإنجاز الطرق بالعالم القروي خصوصا تلك التي تدخل في الخانة الغير المصنفة

2 ـ تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارة النقل والجماعات المحلية.

3 ـ دعم موارد هذا الصندوق عن طريق البحث عن موارد أخرى تعزز دورة نظرا للمهام المنوطة به، وتكلفة الإنجاز.

4 ـ تركيز سياسة الحكومة في مجال الطرق على الطرق القروية.

5 ـ تفعيل التواصل بين المجلس إدارة الصندوق والجهات المعنية.

الالتزام التام بالبرامج السنوية لأعمال الصندوق، لكل هذه الاعتبارات ولواقع إيجابية هذا الصندوق خصوصا على العالم القروي فإننا نصوت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار المحترم، محمد كريمين باسم الفريق الإستقلالي.

المستشار السيد محمد كريمين:

شكرا السيد الرئيس، كان من المفروض نتدخل باسم الأغلبية، إذن ستأتدخل باسم الأغلبية ماعدا فريق التجمع.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المستشارين.

يشرفني أن أتدخل في هذه المناقشة باسم فرق الأغلبية ماعدا فريق التجمع لأسجل بأن إحداث صندوق تمويل الطرق بواسطة هذا المشروع يتجاوب مع المطلب الذي عبر ناعته دائما لتمكين الدولة من الوفاء بالتزامها الرامي إلى تسريع وثيرة بناء الشبكة الطرقية ونحن نعتبر أن المصادقة على هذا المشروع الذي ينسجم مع مقتضيات القانون المالي 2004 الذي صادقنا عليه قبل أيام يترجم الالتزام الذي عبر عنه التصريح الحكومي هذا مهم لأن التصريح الحكومي جاء كيقول

بأنه غدي نمروا من 1000 كيلومتر إلى 1500 كيلومتر سنويا.

إذن للوصول إلى هاذ 1500 كيلومتر عوض 1000كلم آشنو هي الوسيلة بدون غنمرو من صندوق خاص بالطرق

إلى صندوق تمويل الطرق الفرق هو تمويل عوض صندوق خاص ولكن الفرق هو كبير لأنه غدي نمروا من واحد العبارة كتكون في ميزانية الدولة إلى مؤسسة عمومية اللي غدي تكون عندها بالخصوص استقلالية مالية ذاتية وتكون عندها الشخصية المعنوية.

إذن، نأخد مثلا غنوصلو من 400 مليون سنويا اللي كتعطي الدولة لهذا الصندوق الخاص بالطرق غتبقى الدولة تعطى 400 مليون درهم ولكن هذه المؤسسة اللي عندها الشخصية المعنوية يمكن لها أن تقترض وإذا اقترضت عوض أن تعمل بـ400 مليون سنويا أي مثل لمدة 10 سنوات 4 مليار درهم يمكن لهديك 4مليار درهم تصل عليها في وقت جد منحصر 4 سنين، 5 سنين هذا باش يمكن لها ترفع من الوتيرة.

إذن هذا كان بالنسبة لنا في فرق الأغلبية كان تفكيرا مهما، وكيف ناقشناه في لجنة المالية فنحن نوافق عليه بالإجماع دون أي تعديل لكل ما سيأتي به ولتهيئ وإنجاز الطرق في العالم القروي بالخصوص إذن نوافق على هذا المشروع برمته وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

الكلمة الآخر متدخل، السيد المستشار السيد محمد دعيدعة عن الفريق الكونفدرالي. باقي كذلك عن الفريق العهد السي دالحو.

<u>المستشار السيد محمد دعيدعة</u>:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع القانون رقم 57.03 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق والهادف إلى فك العزلة عن العالم القروي وذلك بالرفع من وثيرة إنجاز الطرق القروية بإضافة 500 كلم سنويا ضمن البرنامج الهام للطرق بالمغرب في إطار التنمية الشاملة والمستديمة، وأيضا باعتباره وسيلة لتعبئة تكلفة مالية إضافية عن طريق الإقراض من طرف مؤسسات مالية عربية ودولية ونظرا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية لصندوق التمويل الطرقي وما يتطلبه العالم القروي من سياسة تنموية تهتم بالإنسان والمجال معا، تراعي مختلف الجوانب ومناحي العيش داخل العالم القروي وما يتطلبه كل ذلك من نظرة شمولية ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية فإننا تعاطينا وبشكل إيجابي مع مشروع قانون رقم 57.030، إيمانا منا بماله من أهمية في العالم القروي وأيضا لانعكاساته الإيجابية على الإنتاج الفلاحي وما يتطلبه من توفير للبنية التحتية كعنصر من عناصر الإنتاج..

وبالرغم من كل ذلك فإننا نؤكد من جديد كما سبق لنا أن طرحنا داخل لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في البرمجة والتتبع عملية الإنجاز في إطار التواصل المستمر الذي ينبغي أن يكون بين مختلف الفئات الوطنية المهتمة بالمجال والوزارة الوصية على القطاع مع العمل على ضرورة استفادة مختلف المناطق القروية على الصعيد الوطني دون تمييز أو استثناء النهوض بجميع المناطق القروية وفك العزلة حقا وحقيقة عن العالم القروي ولكل ذلك فإننا في الفريق الكونفدرالي نصوت بالإيجاب على هذا المشروع. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم السيد الحو باسم فريق العهد الديموقراطي.

<u>المستشار السيد الحو المربوح</u>:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة مشروع رقم 57.03 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

في البداية أود أن أشير إلى أن تحديات العولمة واستحقاقات إحداث منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، عوامل فرضت على المغرب تقوية شبكته الطرقية لاستدراك الخصاص الحاصل في هذا المجال، وهو ما قامت به الحكومة من خلال إحداث الصندوق الخاص بالطرق والذي يلعب دورا هاما في تجهيز وبناء الطرق.

إلا أن ضرورة تسريع وثيرة إنجاز هذه الطرق، وفك العزلة عن العالم القروي فرضت إحداث صندوق تمويل الطرق، الذي يهتم بالبحث عن الموارد المالية وتعبئتها من أجل بناء وتهيئة وصيانة الشبكة الطرقية.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع والعالم القروي لازال يعرف مشاكل متعددة مرتبطة أساسا بضعف التنمية والصعوبات التي تعرفها البنية الطرقية في مختلف البوادي المغربية وما يترتب عن ذلك من صعوبات نقل البضائع والمنتوجات الفلاحية، إضافة إلى ندرة، إن لم نقل انعدام وسائل النقل المدرسي بالعالم القروي، وما يترتب على ذلك من انقطاع عن الدراسة خاصة بالنسبة للفتاة القروية، أخذا بعين الاعتبار بعد المؤسسات التعليمية عن المتمدرسين.

لذلك كان من الضروري تبني استراتيجية وطنية لفك العزلة عن العالم القروي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفادي النقص الحاصل في الشبكة الطرقية وكذا المسالك الطرقية تنفيذا لسياسة القرب وتحقيقا للتنمية القروية المستدامة.

كما أن الأرقام المهولة في أعداد ضحايا حوادث السير المتزايدة تفرض على المسؤولين السهر على تفعيل الإجراءات المتعلقة بتدعيم شروط السلامة الطرقية، خاصة إصلاح وصيانة الطرق وإيلاء العناية الخاصة لمواجهة المشاكل الناجمة عن أضرار الفيضانات.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية لبلادنا، وخلق مناخ ملائم للاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي والحد من الفوارق الجهوية، يقتضي ضرورة مواصلة تعزيز الشبكة الطرقية، وزيادة الاهتمام بالطرق السيارة عن طريق توسيعها وإتمام المشاريع المرتبطة بها. وبهذه المناسبة نتساءل عنى أسباب التأخر الحاصل في إنجاز الطريق السيار الرابط بين مراكش وأكادير، الشيء الذي يمكن أن ينعكس سلبيا على الأهداف المسطرة لتسهيل المواصلات ومساهمة قطاع النقل في حركية الاقتصاد الوطني.

تلكم، السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي ارتأينا إبداءها في فريق العهد الديمقراطي حول مشروع القانون المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق الذي جاء تنفيذا لاستراتيجية الحكومة في العالم القروي وتطبيقا لسياسة القرب، لذلك فإننا نصوت لصالح هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1.. تفضل السيد المستشار، اللائحة عندي خاوية ولكن ليس هناك أي مانع إذا أردتم الحديث باسم المعارضة.

تفضلوا الكلمة للمستشار السيد السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع القانون رقم 57.03 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق الذي نوقش داخل لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية القروية، حيث أجمع السادة المستشارون على أهميته بالنظر إلى الطبيعة والظروف والفلسفة التي أحدث من أجلها هذا الصندوق الجديد حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لهدف يهدف بالأساس للبحث عن الموارد المالية لتدعيم بناء الشبكة الطرقية خصوصا في العالم القروي والإستجابة للحاجيات المستعجلة لساكنة المناطق النائية والتي يمكن ترخيصها في التخفيض من تكلفة نقل البضائع والمنتوجات الفلاحية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

انسجاما مع سياسة القرب التي آمر بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وتماشيا مع اقتناع الجميع بضرورة الاعتناء بالعالم القروي وفك العزلة عنه جاءت الحكومة بهذا المشروع ونحن في فرق المعارضة لا يسعنا إلى أن نبارك هذه الخطوة مادامت تهدف إلى الدفاع عن آو لويات فرق المعارضة التي تنادي دائما بتبني هذا الطرح لكن هذا لا يمنعنا دون طرح العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح وهي:

1 ـ هل هناك علاقة بين هذا المشروع الجديد والمشروع الخاص بالطرق.

2 ـ ألا يؤدي إنشاء هذا الصندوق الجديد إلى تدخل في الاختصاص بين القديم والجديد.

3 ـ هل سيؤثر إحداث هذا الصندوق الجديد على الميزانية العامة للدولة.

هذه أسئلة نطرحها، إن طرحنا لهذه الأسئلة يهدف إلى وضع النقط على الحروف وتنبيه الحكومة إلى الانعكاسات الوخيمة التي قد يحدثها تدخل الاختصاصات خصوصا وأن الأمر يتعلق بتقوية البنيات التحتية.

وإننا في فرق المعارضة نؤكد من منبر المعارضة أننا نساند أي مشروع من شأنه أن يساعد على فك العزلة على العالم القروي والأحياء المهمشة بالمدن وبالتالي فإن مشروع القانون رقم 57.03 له دور أساسي في حل إشكالية التمويل وجلب الاقتراض حيث أنه سيساهم في تحقيق رهانات وطننا في تنظيم مونديال 2010 وكذلك الحصول إلى هدف تحقيق10 ملايين سائح وتنمية مناطق الشمال والجنوب وكذا ملئ الخصاص الحاد الذي يعتري الشبكة الطرقية. والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا السيد المستشار المحترم، قبل أن نبدأ في عملية التصويت نخبر السادة المستشارين أن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لازالت ستعقد اجتماعها مباشرة بعد هذه الجلسة لدراسة مشروع للقانون يتعلق بنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك بعد انتهاء هذه الجلسة.

الآن ننتقل للتصويت على مواد المشروع الذي يتعلق بالقانون رقم 03.57 لإحداث صندوق تمويل الرق.

المادة 1: الموافقون: الإجماع

المادة 2، المادة 3، المادة 4، المادة 5، المادة 6، المادة 7، المادة 8، المادة 9، المادة 10.

أعرض هذه المواد على التصويت؟

الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت؟ الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 57.03 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

أشكر السادة المستشارين، أشكر السيد الوزير.

أعلن عن رفع الجلسة.